

وما زالت المجازر تنتقل بحق الشعب الأعزل تقرير مجزرة حمورية بريف دمشق

تفاصيل الحادثة:

اجتاحت عناصر من القوات الحكومية (قوات الجيش والأمن والميليشيات المحلية والميليشيات الشيعية الأجنبية) بلدة حمورية الواقعة شرق العاصمة دمشق في منطقة الغوطة الشرقية ودخلت إلى عدد من المنازل وقامت بإعدام المواطنين وقتلهم داخل منازلهم في سيناريو مشابه لما قامت به في محافظة إدلب وحمص والبعض من الضحايا تم ذبحهم بالسكاكين، ومن خلال تواصلنا مع الأهالي تمكنا من توثيق ٩ أسماء لضحايا قضاوا في هذه المجزرة، وقد قامت قوات الأمن بختف بعض الجثث، كما انتهكوا حرمة بيوت الأهالي، ومنع القناصون المنتشرون بشكل كثيف أي أحد من الأهالي أن يقوم بإسعاف الجرحى أو التحرك، وقد تحولت البلدة إلى مدينة أشباح، وأصاب حالة من الخوف والذعر الشديد بين الأهالي. وقد قامت الحكومة بقطع الكهرباء والاتصالات إضافة إلى تطويق المدينة بشكل كامل وانتشار حربي كثيف للقوات الحكومية مدعومة بدبابات تي ٧٢ ومدرعات وناقلات جند.

نطالب مراقبي الأمم المتحدة بسرعة التوجه إلى البلدة من دون أي مرافقة عسكرية من قبل القوات الحكومية من أجل تأمين النقاء حر مع الأهالي حتى يوثقوا من أقرباء الضحايا ويستمعوا لشهاداتهم ورواياتهم ويحصلوا على صور الضحايا وعلى النسخ الأصلية للفيديوهات التي تشير وبشكل قاطع لارتكاب القوات الحكومية مذبحه مروعة بحق أهالي البلدة، وأن يقوموا بفتح تحقيق سريع وإعلان النتائج للشعب السوري على الملأ لكي يتبين للعالم أجمع الوجه الحقيقي لتطبيق القوات الحكومية لمبادرة السيد كوفي عنان.

أسماء الضحايا الذين قتلوا في مجزرة حمورية بريف دمشق:

١. عزات عادل حمدان
٢. أحمد ياسين ياس
٣. سليم تيسير الهندي
٤. إبراهيم حمزة عيسى
٥. نذير حيوش
٦. محمد أحمد عبد ربه
٧. محمود احمد رجب
٨. إسماعيل طعمة الملقب الحلبي
٩. سمير محمود العربي فيديوهات توثق المجزرة: مدينة حمورية - مجزرة وحشية - الخميس ١٤ / حزيران / ٢٠١٢



مدينة حمورية - ذبح بالسكين لأحد شباب البلدة - الخميس ١٤ / حزيران / ٢٠١٢

إدانة وتحميل مسؤولية:

إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمنظمة حقوقية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان ندين وبشكل صارخ هذه المجزرة المروعة، التي تصنف على أنها جريمة ضد الإنسانية والمجازر التي يتعرض لها الشعب السوري كافة على مدار الساعة، ونحمل القوات الحكومية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد المسؤولية الكاملة والمباشرة عن المجزرة وعن كافة التبعات وردات الفعل المترتبة عليها، ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة العمل وبالسرية القصوى لاتخاذ كل ما من شأنه حماية المدنيين في سوريا وأن ترقى إلى مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة المتورطين كافة في تلك المجازر إلى محكمة الجنايات الدولية.